رِسَالَةُ البُرْهَان القَوِيّ
فِي بَيَانِ اعْتِقَادِ الإِمَامِ ابْنِ جُزَيّ

جمعها الفقير إلى ربه الهادي
نزار بن علي حمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع شأن العلماء، وجعلهم منارات للهدى والاهتداء، وأثنى عليهم خيرًا في كتابه المبين فقال ﷻ: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر:28]، وشرفهم بردّ بيان أحكام دينه إلى فهمهم القويم واستنباطهم السديد، فقال ﷻ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[النساء:83].

والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد الأولين والآخرين، القائل في شريف حديثه: «مَنْ يُرِد اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»، والذي زاد علماء أمته تشريفا فكاد يلحقهم بدرجة الأنبياء، فقال ﷺ «إن العلماء هم ورثة الأنبياء»، والرضوان الدائم على آله وأصحابه الهداة المهتدين، الذين كانوا أوّل حماة ونصرة للدين.

وبعد، فممّا لا يخفى على كل مسلم أن فهم تفاصيل الدين أصولا وفرعا ليس مشرعا لكل وارد، ولا يستطيعه كل واحد، بل إن العلوم الدينية شأنها شأن سائر العلوم الكونية يحتاج المرء فيها إلى طول التعلّم والتخصّص والتبحر ليحيط بقواعدها وفروعها، ليصح له التعبير عنها وتوضيحها.

وقد هيأ الله تعالى للأمة الإسلامية علماء سخّرهم للقيام بوظيفة تبيين الأحكام الشرعية، الاعتقادية والعملية، وجعلهم حجة على الخلق بعد الأنبياء والرسل؛ وذلك لما ورثوه من العلم وصدق التبليغ، وما بذلوه من الجهود الكبيرة في الفهم والتفهيم، فكانوا بحق نجوم الاهتداء في ظلمات المِحَن، ومصابيح الهدى في ليالي الفتن، قد أجمع الكل على فضلهم، واعترف لهم أهل الإنصاف بالعلم والإتقان، ولم يختلف عليهم اثنان.

ولا شك أن الأمة اليوم بحاجة إلى العناية بجهود أولئك العلماء الأبرار، وإظهارها بوجهها الصحيح ليتيسر لنا الاقتداء بهم عسانا ننتفع بمنهجهم ونسير على دربهم الذي من خلاله أظهروا المعالِم الصحيحة للدين الإسلامي، وأدخلوه بلطف في قلوب عامة المسلمين عن قناعة ويقين، فصلحت أفرادهم، وتيسر لهم قبول أحكام الله ﷻ فاستقامت حالة مجتمعاتهم.

حقا لقد صدق من قال بأنّ حال المسلمين لا يستقيم إلا إذا استقام حال علماء الدين، وكانوا على الطريق المستقيم، وبينوا المنهج القويم، ونصحوا لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وجميع المسلمين بما فيهم الملوك والسلاطين، فإنّ هذا الارتباط الوثيق صار يقينيا بعد التجربة المتكررة، كيف لا وهم يعرفون الداء والدواء، ويدركون بحق اليقين أن الدنيا لا تستقيم إلا بالشرع الحكيم، وأن النتائج المرجوّة من تطبيقه لا تظهر إلا مع صحة وسلامة المعتقدات والإيمان التام بأنّ حال الإنسانية بلا تشريعات الإسلام لا يستقيم.

ومن هنا حرص العلماء الأبرار على تبيين قواعد الإيمان والإسلام بالمنهج الصحيح المستمد من القرآن العظيم وسنة الأنبياء والمرسلين، لا سيما سيدنا محمد ﷺ سيد الخلق أجمعين، فتدبروا الخطاب القرآني والنبوي ويسروه إلى قواعد عقلية يقينية يُسلِّم ويذعن لها كل من تأمّل فيها، وفصَّلوا الدلائل والبراهين الواردة في الذكر الحكيم بما ينزِّل الأحكام الاعتقادية الواردة فيه منزلة المعلومات الضرورية، فتزداد بذلك علاقة المسلمين بالكتاب العزيز، ويرتقوا في معارج تدبره فيقوى يقينهم ويصلح عملهم.

ومن العلماء العاملين الأبرار المجاهدين الأخيار الذين قاموا بهذا الدور الجليل: الإمام ابن جزي الغرناطي ﵁، صاحب السيرة الزكية العطرة، والتصانيف السهلة الميسرة، المجمع على فضله ومتانة دينه، الذي شرفه الله تعالى بالوفاة مجاهدًا في سبيله، فقد صنف في العقيدة الإسلامية كتبا منها «النور المبين في قواعد عقائد الدين»، وصدّر كتابه الفريد «القوانين الفقهية» بمقدمة عقدية راقية بين فيها أصول الإيمان والإسلام، وبث في تفسيره اللطيف المسمى بـ«التسهيل» إشارت إيمانية سديدة ونكت شريفة دقيقة، فاستحقت مصنفاته الدراسة والمباحثة الجادة للاستفادة من منهجه الإيماني الذي لولاه لما كانت لشخصيته تلك المكانة المرموقة بين العلماء، ولما كان له ذلك التأثير الإيجابي في مجتمعه.

وقد اطلعت على بعض الدراسات التي عنيت بالإمام ابن جزي وتفسيره على وجه التحديد، فوجدت أصحابها قد خالفوا الموضوعية العلمية في بيان حقيقة منهجه

الاعتقادي السُنّي، فكانوا بين مُعتِّم مُخفٍ لمنهجه الرشيد، وناقِدٍ له بغير وجه حق ولا دليل سديد، ومضطَرِب مذبذب جمع بين المدح والقدح، وكأنهم تواطؤوا على ستر الحق المبين، خدمةً لمذهبهم المناقض لمذهب الإمام ابن جزي الاعتقادي، فإنّ الجامعات التي تصدر عنها تلك الدراسات تخالف في الحقيقة منهج الإمام ابن جزي وأمثاله من أئمة أهل السنة والجماعة، لكن تستغلهم لأنهم لا تراث لهم أمام تراث أهل السنة، وأيضا لتوزيع الشهادات الجامعية عساهم يكثفون سوادهم وينشرون عقائدهم، وهذا المنهج المنحرف صار رائجا في الجامعات المخالفة لمناهج أهل السنة على التحقيق، والمصيبة العظمى أن هذه الجامعات تأخذ اسم أقدس وأطهر البقاع في الأرض وهي أم القرى والمدينة المنورة، ومع ذلك فهم أكثر الناس حربا على التراث الإسلامي السُّني بتغطيتهم للحقيقة، وشحن الهوامش بالاعتراضات والمغالطات التي لا علاقة لها بالمنهج العلمي.

ولا شك في وجوب مجاهدة هذا المنهج المنحرف عن الصراط المستقيم، حفاظا على عقائد الدين، ودفاعا عن حقيقة آراء علماء المسلمين، وفيما يلي رسالة كافية وافية في بيان حقيقة المنهج الاعتقادي القرآني السني للإمام ابن جزي، تسبقها نبذة في بيان الرسالة الجامعية التي جانبت الصواب وسترت الحقيقة.

1 ـ **ابن جزي ومنهجه في التفسير**. لعلي محمد الزبيري. طبعت بدار القلم. ط1. 1987م, والسمة البارزة لهذه الدراسة عند تعرضها لآراء الإمام ابن جزي العقدية هو التذبذب والاضطراب والخلط بين ما يراه الزبيري مذهبا للسلف في تخيله، وبين ما قرره الإمام ابن جزي مذهبا للسلف الصالح عن علم ويقين، فبين الرأيين بون بعيد وفرق شاسع.

وقد حاول الزبيري جاهدًا تغطية حقيقة عقيدة الإمام ابن جزي وعدم إبراز المعالِم الواضحة فيها، وأبرزُ دليل على ذلك عدمُ ذكره ذلك النص الواضح الذي يقول فيه الإمام ابن جزي في أول القوانين الفقهية بأن الله ﷻ: «**متكلم بصفة أزلية ليس بحرف ولا صوت، ولا يقبل العدم، ولا ما في معناه من السكوت، ولا التبعيض، ولا التقديم، ولا التأخير، الذي لا يُشبِهُ كلام المخلوقين**» فقد أغفل الزبيري هذا النص كليا

عند تعرضه لصفة الكلام عند الإمام ابن جزي، ومعلوم أن هذا يخالف الموضوعية العلمية، بل يناقضها ويفقد الدراسة في هذا الجانب أي قيمة.

وعند الكلام على المتشابهات المتعلقة بالصفات والتي استقر رأي الإمام ابن جزي فيها على ما كان عليه سلف الأمة وهو التفويض، الذي يراه ابن تيمية ومن تبعه شرًّا أكبر من التأويل، نجد الزبيري لا يفرق بين التفويض الذي يقصده الإمام ابن جزي، وبين الإثبات الذي يقصده ابن تيمية ومن تبعه ويراه مناقضًا للتفويض، لذا قال الزبيري بعد عرض المتشابهات ورأي ابن جزي فيها: «إن ابن جزي ينهج في آيات الصفات نهج السلف الصالح» (ج1/ص560) وهو يقصد ما يقرره ابن تيمية وأتباعه رأيا للسلف، وهو نقيض ما يقرره الإمام ابن جزي الذي يراه تجسيما.

2 _ **ترجيحات ابن جزي في التفسير من أول سورة الرعد إلى نهاية سورة القصص**، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه بجامعة أم القرى المملكة السعودية، من إعداد الطالبة هناء عبد الله سليمان أبو داود، وإشراف عبد العزيز عزت بن عبد الحكيم الوايلي. العام الجامعي 2009م.

عقدت الباحثة مبحثا في بيان معتقد الإمام ابن جزي، فقالت: «نهج ابن جزي رحمه الله منهج السلف الصالح، ونحا ومنحى أهل السنة والجماعة في تقرير الأمور العقيدة، فنراه يميل بالجملة إلى الإيمان بالأسماء والصفات بلا تكييف ولا تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل، ويردّ علم حقيقتها إلى الله، وقد يطلق عليها أنها من المتشابه الذي يجب الإيمان به ولا يعلم حقيقته إلا الله». (ص 38)

وقد علم كل باحث أن المعنى التي يقصده هؤلاء من قولهم: «بلا تكييف ولا تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل» هو الرد على الذين ينزهون الله عن معاني المتشابهات الظاهرة الباطلة فالجلوس الظاهر من الاستواء، والحركة الظاهرة من النزول، وقس على ذلك، فكلام الطالبة المذكورة مجرد مغالطة؛ لأن الإمام ابن جزي يحكم بأن هذه الظواهر المتبادرة من المتشابهات تفيد التجسيم، فليس هو من أهل السنة في نظرهم الباطل.

3 ـ **ترجيحات ابن جزي الكلبي في التفسير، من أول سورة الأنعام إلى آخر سورة يوسف**. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى المملكة السعودية، من إعداد الطالب إبراهيم بن محمد عبد الخالق الغامدي، وإشراف أمين محمد عطية باشا. العام الجامعي 1429م.

وقد عقد الطالب مبحثا في بيان عقيدة ابن جزي قال فيه: ومما يلحظ عليه رحمه الله فيما قيده في هذه العقيدة الوجيزة أو فيما كتبه في التسهيل أمران: الأول أن السلف الصالح آمنوا بصفات الله تعالى وأمروها كما جاءت واعتقدوا ظاهرها مع نفي التمثيل لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) فلا يلزم من حملها على ظاهرها التجسيم كما قال ابن جزي عفا الله عنه، وعليه فقد وقع ابن جزي في التأويل لعدم تحقيقه مذهب السلف الصالح في الصفات. (ص29)

فهذا الطالب كان أكثر جرأة، وصرح بمخالفة منهج الإمام ابن جزي لما يعتقده هو منهجا للسلف الصالح، وسأتي الرد عليه وعلى من يتخيلون مخالفة الإمام ابن جزي لمنهج السلف الصالح.

4 ـ **ترجيحات ابن جزي في التفسير، من أول سورة الغاشية حتى سورة الناس**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التفسير وعلوم القرآن من إعداد الطالب طارق بن أحمد بن علي الفارس، وإشراف عبد الرحمن بن جميل قصاص. جامعة أم القرى المملكة السعودية 2009م.

عقد الطالب مبحثا في بيان عقيدة الإمام ابن جزي قال فيه: نهج ابن جزي منهج السلف الصالح في تقرير الأمور العقدية، والرد على من خالف عقيدة التوحيد من أهل الكتاب أو من الفرق المخالفة كالمرجئة والخوارج والمعتزلة وأهل الكلام والفلسفة. (ص32)

ثم قال: وأما مذهبه في الأسماء والصفات فهو بالجملة ينحو منحى أهل السنة والجماعة من إمرار الصفات كما وردت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل، حيث قال في القوانين ما يدل على ذلك. (ص34)

وهذا الكلان يناقض كليا كلام الطالب السابق الذي صرح بمخالفة الإمام ابن جزي لما يعتقده هو مذهبا لأهل السنة.

ثم ساق الطالب تنبيه الإمام ابن جزي على مذهب السلف، وهو التنبيه الذي اعتبره الطالب السابق مخرِجًا للإمام ابن جزي من مذهب السلف، فلاحظ التناقض.

ثم قال الطالب: ومع ذلك كانت هناك بعض المآخذ على ابن جزي من تأويله لبعض الصفات والتي نسأل الله أن يتجاوز عنه مقابل ما قدمه من علم وجهاد. (ص34)

ثم ساق بعض أمثلة التفويض عند الإمام ابن جزي ثم قال: وغير ذلك من الأمثلة التي سلك فيها ابن جزي مسلك التأويل، وهي قليلة لا تمثل رأيه ومنهجه الحقيقي الذي ذكره وسلكه في ثنايا مؤلفاته. (ص35.)

وسيأتي بيان المنهج الحقيق للإمام ابن جزي، وأنه يعتبر منهج هؤلاء الطلبة ومشرفيهم منهج المجسمة، لا منهج أهل السنة.

5 ــ **ترجيحات واختيارات ابن جزي في تفسيره، من أول سورة العنكبوت إلى آخر سورة غافر**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التفسير، إعداد الطالب عبد الحي بن دخيل الله بن مسلم المحمدي، وإشراف عبد الله بن علي الغامدي. جامعة أم القرى سنة 2007م.

قال الطالب المذكور في مقدمة رسالته: منهج ابن جزي في الأسماء والصفات متردد، فهو تارة يميل إلى التأويل، وتارة يميل إلى الإثبات، وتارة يجنح للتفويض، ويسمي آيات الصفات بالمتشابهات أو المشكلات، غير أن ميله إلى طريق السلف في الإثبات أكثر. (ص17)

فهذا الطالب وصف الإمام ابن جزي بالتردد، أي بالتذبذب، وقد علم أنّ التردد في العقائد بمثابة الشك، وهو لا يليق بالأئمة كالإمام ابن جزي، لكن ذلك هو المنهج المنحرف الذي سارت فيه تلك الجامعات وهو اتهام خيرة العلماء في دينهم والتلبيس حول حقيقة آرائهم.

هذا، وقد أرفقت هذه الرسالة بمقدمة القوانين الفقهية للإمام ابن جزي، وهي عقيدة فاخرة سُنية، مع بعض التعليقات المستخرجة من كتبه رحمه الله تعالى ورضي عنه وعن علماء المسلمين، وحفظ تراثهم من تلاعب العابثين.

منهج الإمام ابن جزي في الاعتقاد:

إن المتتبع لمؤلفات الإمام ابن جزي يدرك يقينا أنّ القرآن العظيم كان يمثل عنده المرجعية الأساسية في معرفة أصول الدين تحصيلًا ودفاعًا، وقد أورد في مقدمة تفسيره كلاما يظهر منه ذلك ظهورًا جليا حيث قال:

«اعلم أن معاني القرآن سبعة، وهي علمُ الربوبية، والنبوة، والمعاد، والأحكام، والوعد، والوعيد، والقصص. فأما علم الربوبية فمنه إثبات وجود الباري جل جلاله، **والاستدلال عليه بمخلوقاته**، فكل ما جاء في القرآن من التنبيه على المخلوقات والاعتبار في خِلقَة الأرض والسموات والحيوان والنبات والريح والأمطار والشمس والقمر والليل والنهار وغير ذلك من الموجودات فهو دليلٌ على خالِقِه، ومنه إثبات الوَحدانية، والردّ على المشركين، والتعريف بصفات الله من الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر وغير ذلك من أسمائه وصفاته والتنزيه عمّا لا يليق به»[1].

وبناء على هذا الأساس القرآني كان للنظر العقلي مكانة كبيرة عند الإمام ابن جزي كسائر أئمة أهل السنة والجماعة، وقد تجلى ذلك في مؤلفاته العقدية، وفي تفسيره أيضا، حيث قال مثلا في تفسير قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١**﴾ [البقرة: ٢١] «هذه الآية تضمنت دعوة الخلق إلى عبادة الله بطريقين: أحدهما: **إقامَةُ البراهين بخِلقتهم وخلقة السموات والأرض**»[2]

ثم قال: «وذَكَر المخلوقات **للتنبيه على الاعتبار** في الأرض والسموات والحيوان والنبات والرياح والأمطار والشمس والقمر والليل والنهار، **وذلك أنها تدُلُّ بالعقل** على عشرة أمور وهي: أن اللَّهَ موجودٌ؛ لأنّ الصنعة دليل على الصانِع لا محالة.

---

(1) التسهيل، ج1/ص8

(2) التسهيل، ج1/ص57

وأنه واحدٌ لا شريك له؛ لأنه لا خالِق إلا هو؛ ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[النحل: ١٧]. وأنه حيٌّ، قديرٌ، عالِم، مُريدٌ؛ لأن هذه الصفات الأربع من شروط الصانع؛ إذ لا تصدر صنعةٌ عمّن عُدِم صفةً منها. وأنه قديم؛ لأنه صانع للمحدَثات، فيستحيل أن يكون مثلها في الحدوث. وأنه باق؛ لأن ما ثبت قِدَمُه استحالَ عدَمُه. وأنه حكيمٌ؛ لأن آثار حكمته ظاهرة في إتقانه للمخلوقات وتدبيره للملكوت. وأنه رحيم؛ لأن في كل ما خلق منافع لبني آدم؛ ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الجاثية: ١٣]. **وأكثر ما يأتي ذِكْرُ المخلوقات في القرآن في معرِض الاستدلال على وجوده تعالى وعلى وَحدانيته**»[1].

فهذا الاستنباط السديد لقواعد عقائد التوحيد من الآيات القرآنية كانت السِّمة البارزة لمنهج الإمام ابن جزي العقدي والاستدلالي، ولذا قلّ أن يترك آية واردة في هذا الصدد إلا أشار إلى وجه دلالتها على أهمية النظر العقلي، وكيفية التوصل بها إلى معرفة العقائد الصحيحة، فقال مثلا في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا ﴾ [آل عمران: ١٩٠ – ١٩١]. «أي: يقولون: ربنا ما خلقت هذا لغير فائدة، **بل خَلَقْتَهُ وخلَقْتَ البشرَ لينظرُوا فيه فيعرفونَك**»[2].

وهذا كقول الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾[الأنعام: ٧٣]: «حُجَّةً على خَلْقِه ، ليعرِفُوا بها صانِعَها، **وليستدلُّوا** بها على عظيم قدرته وسلطانه، فيُخلِصوا له العبادة[3].

وقال الإمام ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي

---

(1) التسهيل ج1/ص57.

(2) التسهيل، ج1/ص170

(3) جامع البيان، ج9/ص338

ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٤﴾ [الرعد: ٤]. فيه «حُجَّةٌ وبرهان على أنه تعالى قديرٌ ومريد؛ لأنّ اختلافَ مذاقها وأشكالها وألوانها، مع اتفاق الماء الذي تُسقَى به: دليلٌ على القدرة والإرادة، وفي ذلك ردٌّ على القائلين بالطبيعة»[1].

ويعني الإمام ابن جزي أنّ اختلاف المسبَّب مع وحدة السبب يدل على أن المسبَّب لا يستند إلى السبب؛ وإلا لما اختلف، بل هو مستند إلى مؤثّر يفعل كيف يشاء ويريد، وهو الله الفاعل المختار ﷻ.

وهذا الدليل يُعرَف عند العلماء بدليل الإمكان، القاضي بافتقار الممكن إلى مرجحّ لوجوده المساوي لعدمه بالنظر إلى حقيقته.

وقد أشار الإمام الطبري من قبلُ إلى وجه دلالة هذه الآية على إثبات الفاعل المختار ﷻ في تفسيره بقوله: «ومعنى الكلام أنّ الجنات من الأعناب والزرع والنخيل، الصنوان وغير الصنوان، تُسقَى بماءٍ واحد عذبٍ لا ملحٍ، **ويخالِفُ اللهُ بين طعوم ذلك، فيفضِّلُ بعضَها على بعضٍ في الطعم، فهذا حلوٌ وهذا حامضٌ**»[2].

وقال ابن كثير: «**هذا من أعظم الدلالات على الفاعل المختار، الذي بقدرته فاوَت بين الأشياء، وخلقها على ما يريد**، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤] [3]».

وقد بيّن الإمام ابن جزي أنّ هذا المنهج الاستدلالي القرآني هو أيضا منهج نبويّ، اعتمده الأنبياء ــ صلوات الله وسلامه عليهم ــ في دعوة أقوامهم إلى توحيد الله وعبادته، فإنّ العبادة الخالصة لا تكون إلا بالتوحيد الصحيح، ولا يكون التوحيد صحيحًا كامِلا إلا بالنظر الصحيح ــ ولو إجمالا ــ في المخلوقات ومعرفة وجه دلالتها على وجوبِ وجود الله تعالى وصفاته الكمالية بحيث يتحقق افتقارُ الكل إليه في كل شيء، فيُتوجَّه إليه بالعبادة وَحده لا شريك له .

---

(1) التسهيل ج1/ص431

(2) جامع البيان، ج13/ص430

(3) التفسير ج8/ص106

وإلى هذا المنهج النبوي أشار الإمام ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].قال: «المعنى: أفي وجودِ الله شكٌّ؟! أو: أفي إلهيته شكٌّ؟! وقيل: في وَحدانيته؟! والهمزة للتقرير والتوبيخ؛ لأنّه لا يحتمل الشك لظهور الأدلة، ولذلك وصفه بعد قوله: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾(1).

ولا شك أنّ الأدلة على وجود الله وصفات كماله وجلاله وتوحيده ظاهرة في فِطرَة السموات والأرض من حيث حدوثُها بعد العدم وافتقارها إلى موجِد لها يخالفها مخالفة مطلقة بالذات والصفات، وهو الله ﷻ.

ولهذا المعنى رجّح الإمام ابن جزي في التسهيل كون سيدنا إبراهيم كان مناظرًا لقومه، موضِّحا لهم وجه بطلان عبادتهم الكواكب، مشيرًا إلى دليل حدوثها المبني على أفولها وذهابها الملازم لتغيرها وتحركها، وكونها مسخّرة لا تستحق العبادة بوجه من الوجوه، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ [الأنعام: ٧٥ – ٧٦] فقال الإمام ابن جزي: ويحتمل أن يكون جرى له ذلك بعد بلوغه وتكليفه، وأنه قال ذلك لقومه على وجه الردّ عليهم والتوبيخ لهم، **وهذا أرجَحُ**؛ لقوله بعد ذلك ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨﴾ [الأنعام: ٧٨] ، ولا يتصور أن يقول ذلك وهو منفرد في الغار؛ لأنّ ذلك يقتضي محاجّةً وردًّا على قومه، وذلك أنهم كانوا يعبدون الأصنام والشمس والقمر والكواكب، فأراد أن يبين لهم الخطأ في دينهم، وأن يرشدهم إلى أنّ هذه الأشياء لا يصح أن يكون واحدًا منها إلهًا؛ لقيام الدليل على حدوثها، وأنّ الذي أحدثها ودبّر طلوعها وغروبها وأفولها هو الإله الحق وحده(2).

---

(1) التسهيل ج1/ص442. وراجع تفسير الإمام الفخر الرازي الذي فصل القول فيما رمز إليه الإمام ابن جزي 19/ص 93 وما بعدها

(2) وهذا التفسير الذي رجحه افمام ابن جزي هو اختيار جمهور العلماء والمفسرين، قال ابن كثير: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ أي نبيّن له وجه الدلالة في نظره إلى خلقهما على وحدانية الله ﷻ في ملكه وخلقه، وأنه لا إله غيره ولا رب سواه، كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي

وقوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦] قولُ من ينصف خَصْمَهُ مع علمه أنه مبطل، لأن ذلك أدعى إلى الحق وأقرب إلى رجوع الخصم، ثم أقام عليهم الحجة بقوله ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ [الأنعام: ٧٦] **أي لا أحب عبادة المتغيّرين؛ لأنّ التغيُّرَ دليلٌ على الحدوث، والحدوثُ ليس من صِفَةِ الإلَهِ**[1].

ثم استمر على ذلك المنهاج في القمر وفي الشمس، فلمّا أوضح البرهان، وأقام عليهم الحُجَّةَ، جاهرهم بالبراءة من باطلهم، فقال ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨﴾ [الأنعام: ٧٨]

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يونس: ١٠١]. وقال: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. (التفسير ج6/ص95)

ثم قال ابن كثير والحق أن إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان في هذا المقام مناظرًا لقوله، مبينا لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام. ثم قال: وبيّن في هذا المقام خطأهم وضلالهم في عبادة الهياكل وهي الكواكب السيارة السبعة المتحيزة وهي القمر وعطارد والزهرة والشمس والمريخ والمشتري وزحل، وأشدهن إضاءة وأشرفهن عندهم الشمس ثم القمر ثم الزهرة، فبيّن أوّلا صلوات الله وسلامه عليه أن هذه الزهرة لا تصلح للإلهية لأنها مسخَّرة مقدرة بسير معين، لا تزيغ عنه يمينا ولا شمالا، ولا تملك لنفسها تصرفا بل هي جِرْمٌ من الأجرام، خلقها الله منيرة لما له في ذلك من الحكم العظيمة، وهي تطلع من المشرق ثم تسير فيما بينه وبين المغرب حتى تغيب عن الأبصار فيه، ثم تبدو في الليلة القابلة على هذا المنوال، **ومثل هذه لا تصلح للإلهية**، ثم انتقل إلى القمر فبين فيه مثل ما تقدم في النجم، ثم انتقل إلى الشمس كذلك، فلما انتفت الإلهية عن هذه الأجرام الثلاثة التي هي أنور ما تقع عليه الأبصار وتحقق ذلك بالدليل القاطع ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨﴾ [الأنعام: ٧٨] (التفسير ج6/ص98

وكلام ابن كثير واضح في وجه دلالة التحيز والجرمية والسير المعيّن الذي لا يكون إلا بالحركة على افتقار الكواكب وحدوثها، وعدم صلوحيتها للإلهية، وفيه تنزيه الله تعالى عن التحيز والجرمية والحركة والسكون وسائر سمات الحدوث.

(1) هذا وجه الدليل من محاجة سيدنا إبراهيم ﷺ قومَه، قَبِلَه جمهور علماء الأمة وجمهور مفسريها، وخالف وشذّ ابن تيمية في ذلك لاعتقاده اتصاف الله بالتغير وبالصفات الحادثة، فما كان أمامه سوى رفض هذا التفسير لكي لا يقرّ ببطلان اعتقاده. وهو محجوج بأسلوب القرآن العظيم، وبإجماع العلماء والمفسرين، وقد جمعت رسالة بينت فيها ذلك.

ثم أعلن عبادته لله وتوحيده له فقال: إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩] ووصف الله تعالى بوصف يقتضي توحيده وانفراده بالملك.

فإن قيل: لم احتج بالأفول دون الطلوع، وكلاهما دليلٌ على الحدوث لأنهما انتقال من حال إلى حال؟ فالجواب: أنه أظهر في الدلالة؛ لأنه انتقال مع اختفاء واحتجاب»[1].

وهذا المنهج النبوي هو المنهج الذي اعتمده أيضا موسى عليه السلام في مناظرته لفرعون، حيث بيّن له الوجه الذي لو تدبّر فيه لأدرك جواب السؤال الذي وجهه إلى موسى عليه السلام، لكنه رفض الانقياد لنتائج النظر العقلي الصحيح، واستمر على العناد الصريح، وإلى ذلك أشار الإمام ابن جزي في تفسير سورة الشعراء بقوله: «لمّا أظهر فرعون الجهل بالله فقال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ أجابه موسى بقوله:﴿ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ[2]﴾ فقال فرعون: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾﴾ تعجبا من جوابه، فزاد موسى في إقامة الحجة بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾﴾ **لأنّ وجود الإنسان وآبائه أظهر الأدلة عند العقلاء وأعظم البراهين**؛ فإنّ أنفسهم أقرب الأشياء إليهم، **فيستدلون بها على وجودِ خالقهم**، فلمّا ظهرت هذه الحجة حاد فرعون عنها ونسب موسى إلى الجنون مغالطة منه»[3].

وقد بيّن الإمام ابن جزي في «**النور المبين**» وجه دلالة وجود الإنسان وآبائه على وجود الله تعالى، وذلك من حيث حدوثهم ووجودهم بعد العدم المستلزم لافتقارهم إلى موجِدٍ أخرجهم من العدم إلى الوجود وهو الله تعالى، فقال رحمه الله: «كل أحد يعلم من نفسه أنه وُجِدَ بعد أن كان معدومًا، ويشاهد ذلك في غيره؛ وقال الله

---

(1) التسهيل، ج1/ص276، 277

(2) أجاب عليه السلام بأنه تعالى ربّ هذه الأجرام المحسوسة؛ فإنها تدل على أن لها خالقا واجبا وجوده، ويستحيل أن يكون خالقها جرما محدودا متحيزا مثلها. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

(3) التسهيل، ج2/ص116

تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١] وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩] »[1].

وهذا المسلك الاستدلالي العقلي المسمى بدليل الحدوث عند العلماء سلكَهُ أيضا من قبلُ نوحٌ عليه السلام القائل لقومه: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣﴾ أي لا تعلمون لِلَّهِ عظمةً، ولا تعظّمونه سبحانه وتعالى حقّ تعظيمه ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ۝١٤﴾ [نوح: ١٣ – ١٤] أي حالًا بعد حالٍ[2] ، أوّلا ترابًا، ثمّ نُطفةً، ثمّ علقةً، ثم مضغةً، ثمّ عضامًا ولحمًا، ثم أنشاكم خلقًا آخر، فكأنه عليه السلام يقول: ما لكم لا تعلمون ما وَجب لله تعالى من العظمة والجلال والحال هذه في ظهور هذه الدلائل التي توصل الناظر فيها نظرًا صحيحًا إلى العلم اليقيني بالله عز وجل وما وجَب له من العلياء والكبرياء، فقد نبَّهُهم عليه السلام على النظر في أنفسهم أوّلا ومعرفة حدوثها لأنّها أقرب منظور فيه، ثمّ نبّههم بعد ذلك بقوله عليه السلام: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [نوح: ١٥] على النظر في العالَم وما أبدع فيه الله سبحانه وتعالى من العجائب الشاهدة لقدرته تعالى وعِلمه ومشيئته النافذة في السماوات والأرضين، فإنه إذا تدبَّر العاقل في تطوير الأطوار وتجدُّد المتجدِّدات وتغيّرها من حال إلى حالٍ دلَّهُ ذلك على حدوث الحادِثات، وتوصَّلَ به إلى العلم بوجوب وجود مُوجدها وما وجَب له تعالى من محامِد الصفات، وما استحال عليه من النقائص والآفات، وما جاز من أحكامه في المخلوقات، وعلى هذه المعلومات الثلاث علم التوحيد.

فكل هذه الإشارت وغيرها تدل دلالة واضحة على اعتماد الإمام ابن جزي المنهج القرآني الحاثّ على النظر العقلي في المصنوعات لمعرفة وجه دلالتها على صانعها معرفةً يقينية، يترقى الإنسان بسببها في معارج إخلاص العبادة لله تعالى، ويكون في حفظ ومأمن من حصول الزيغ في عقائده المتعلقة بالله تعالى وصفاته، كأن ينسب لذاته سبحانه وتعالى لوازم النقص من الجرمية والجسمية والتحيز والمكان والمحدودية ، أو

---

(1) النور المبين، ص4

(2) قال الطبري: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ يقول: وقد خلقكم حالا بعد حال، طورًا نطفةً، وطورًا علقةً، وطورًا مضغةً. جامع البيان، ج23/ص297

لصفاته الوجودية الحدوثَ والتغيّر والزوال، فإنّ المنهج المعرفي القرآني الذي بينه الإمام ابن جزي واعتمده كسائر أئمة أهل السنة يقضي على جميع ذلك بالبطلان، إذ هي أمارات وعلامات ودلائل الحدوث التي نبهنا الله تعالى من خلالها على افتقار المنعوت بها إلى موجِد يخرجها من العدم، فكيف تكون من صفاته ونعوته ﷻ؟! تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

وأيضا فإنّ القرآن العظيم قد على ردّ على جميع الفرق المخالفة في التوحيد ببيان أنّ كل ما فرضوه مستحقا للعبادة ما هو إلا مربوب مسخّر مدبَّر متصف بصفات الحدوث والافتقار من الحركة والسكون والتغيّر والانتقال والزوال، فلا يستحق بحال من الأحوال أن يعبد من دونه ﷻ، وقد اعتمد الإمام ابن جزي في الرد على النصارى والمجوس وعبدة الأصنام وعبدة الكواكب على إشارات القرآن الواردة في ذلك، وأجمل القول في تنزيه الله تعالى في مقدمة تفسيره فقال معرفا معنى: «سبحان الله»: «أي نزَّهته عما لا يليق به من الصاحبة والولد والشركاء والأنداد **وصفات الحدوث** وجميع العيوب والنقائص»[1].

وقال في «**النور المبين**» موضحا موقفه ممّا يوهم التشبيه: «تنبيه ونصيحة: اعلم أنه ورد في القرآن والحديث ألفاظ يُوهِمُ ظاهِرُها التشبيه، كقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وحديث النزول، وغير ذلك، فيجب على العبد أن يؤمِنَ بها من غير تشبيه ولا تعطيلٍ ولا تأويل، ويَكِلَ عِلمها إلى الله تعالى، ويقول: آمنت بما قال الله تعالى وبما قال رسوله ﷺ بالمعنى الذي أراده الله ورسوله ﷺ، والله ورسوله أعلم. وهذا طريقة التسليم التي تقود إلى السلامة، وهي التي أثنى الله على من اتصف بها بقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران: ٧] وعلى هذا كان الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين كذلك والشافعي وأحمد بن حنبل وسفيان وابن المبارك وغيرهم ممن يجب الاقتداء بهم والاتباع لطريقتهم»[2].

---

(1) التسهيل ج1/ص28

(2) النور المبين، ص12

والتشبيه الذي نبه وحذَّر منه الإمام ابن جزي هو ما فهمه البعض من لوازم التجسيم والتحيز، كتفسيرهم الاستواء بالجلوس على العرش المقتضي للحدّ، والنزول بالحركة والسكون والانتقال من مكان إلى مكان، تعالى عن قولهم علوا كبيرا، فإن الذين يصفون الله بهذه الصفات قد أثبتوا له ـ تعالى عن ذلك ـ أمارات ودلائل الافتقار والحدوث التي لا يتصف بها إلا المصنوعات المدبَّرات المسخَّرات، وما ذلك إلا بسبب غفلتهم عن المنهج القرآني والنبوي في الدعوة إلى معرفة الله جلّ جلاله، إذ لو فقهت قلوبهم الآيات المتكاثرة في القرآن العظيم المنبهة لوجه افتقار العوالِم إلى الله تعالى لما أثبتوا له ﷻ تلك السِّمات والنعوت القاضية بحدوث وافتقار موصوفِها.

ولهذا نجد إشارات متعددة في مؤلفات الإمام ابن جزي ينبه فيها على وجوب تنزيه الله تعالى من صفات المحدَثين المفتقرين، كالحركة والسكون، والجسمية ولوازمها، فقال مثلا في في سورة النجم بعد أن رجّح عود الضمائر فيها لجبريل عليه السلام، وتحديدًا عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٩]. «وهذا الذي ذكرنا أن هذه الضمائر المتقدمة لجبريل هو الصحيح وقد ورد ذلك عن رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح وقيل إنها لله تعالى، وهذا القول يرد عليه الحديث والعقل **إذ يجب تنزيه الله تعالى عن تلك الأوصاف من الدنو والتدلي** وغير ذلك»[1]. وهذا الكلام يتضمن بلا شك تنزيه الله تعالى عن الحركة والسكون الملازمين للدنوّ والتدلي، وهما نقص في حقه تعالى لأنهما يؤديان إلى حدوثه، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

وأيضا فقد كان الإمام ابن جزي حريصًا على حسن تفسير بعض الآيات أو الكلمات التي يتشبث بها المجسِّمة المخالفون لمنهج القرآن العظيم في المعرفة وسياقات آياته، فقال مثلا في مقدمة تفسيره عند تفسير اسمه تعالى «العليّ»: «علَا يعلو: تكبر، ومنه: ﴿قَوْمًا عَالِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٦] و﴿عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] والعليُّ:

---

(1) التسهيل. ج2/ص381

اسم **الله**، والمتعالي، والأعلى: من العلوّ: بمعنى الجلال والعظمة، وقيل بمعنى التنزيه عن عما لا يليق به». (التسهيل، ج1/ص32)».

وقد سبق الإمامَ ابن جزي في هذا المنهج أئمة عظام حرصوا على تنزيه **الله** تعالى عن كل ما يمكن أن يتوهمه المتوهمون ويتخيله المتخيلون من بعض كلمات القرآن فيثبتون له ﷻ ما لا يليق ولا يصح في حقه ﷻ، لا سيما الجسمية والتحديد والكون في جهة على طريق التحيز، فنجد مثلا إمام المفسرين ابن جرير الطبري وهو أعلم الناس بطريق السلف والصحابة والتابعين، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾الأنعام: ٦١. «و**الله** الغالب خلقه، **العالي عليهم بقدرته**، لا المقهورُ من أوثانهم وأصنامهم المذلَّلُ المعلوُّ عليه لذِلَّتِهِ»[1]. بل نجده ﷺ يقرر قواعد التنزيه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]: «يقول: **وإنا عالون عليهم بالقهر**، يعني بقهر الملك والسلطان. **وقد بينا أن كل عال بقهر وغلبة على شيء فإن العرب تقول: هو فوقه**»[2].

ولا شك أن في هذا الكلام المحكم وأمثاله ردّ على أهل الزيغ الذين يجتثون أمثال هذه الكلمات من سياقاتها ويلبسونها معاني ما أرادها **الله** تعالى، كتفسيرهم العلوّ بالكون في المكان الحسي العالي والجهة والجلوس فوق العرش، وغير ذلك مما نبّه على فساده الإمام ابن جزي، ومن قبله أئمة أهل السنة كالإمام الطبري الذي قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] العليُّ: الفعيل، من قولك: علا يعلو علوّا، إذا ارتفع، فهو عالٍ وعليٌّ. **والعليُّ: ذو العُلُوِّ والارتفاع على خَلْقِه بقُدرَتِه**»[3].

---

(1) جامع البيان، ج9/ص288

(2) جامع البيان ج10/ص370

(3) جامع البيان، ج4/ص544

التفويض: اختيار الإمام ابن جزي في المتشابهات.

قبل بيان مذهب الإمام ابن جزي في بعض الآيات التي سماها بالمتشابهات، والتي يتعلق أكثرها بمسائل الصفات، يجدر بنا ذكر ما استقر عليه أهل السنة والجماعة في التعامل مع تلك الآيات وحصر آرائهم فيها، وأفضل من يصور لنا ذلك هو الإمام السنوسي في شرحه على مقدماته إذ قال: «مُشْكَلاَتُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَقَدْ صَنَّفَ العُلَمَاءُ فِي جَمْعِهَا وَالكَلاَمِ عَلَيْهَا تَصَانِيفَ، وَالضَّابِطُ الجُمْلِيُّ فِي جَمِيعِهَا أَنَّ كُلَّ مُشْكَلٍ مِنْهَا مُسْتَحِيلَ الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ لاَ يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ إلاَّ مَعْنًى وَاحِدًا وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:4]؛ فَإِنَّ المَعِيَّةَ بِالتَّحَيُّزِ وَالحُلُولِ بِالمَكَانِ مُسْتَحِيلَةٌ عَلَى المَوْلَى ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ، فَتَعَيَّنَ صَرْفُ الكَلاَمِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلاَ يَقْبَلُ هُنَا إِلَّا تَأْوِيلًا وَاحِدًا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، وَهُوَ المَعِيَّةُ بِالإِحَاطَةِ عِلْمًا وَسَمْعًا وَبَصَرًا.

وَإِنْ كَانَ يَقْبَلُ مِنَ التَّأْوِيلِ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر:14] وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلاَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:75] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:5] وَنَحْوِهِ، فَقَدْ اِخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلاَثَةِ مَذَاهِبَ:

ـ **المَذْهَبُ الأَوَّلُ**: وُجُوبُ تَفْوِيضِ[1] مَعْنَى ذَلِكَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، **بَعْدَ القَطْعِ بِالتَّنْزِيهِ عَنِ الظَّاهِرِ المُسْتَحِيلِ**، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ. وَلِهَذَا لَمَّا سَأَلَ السَّائِلُ مَالِك بنَ

---

(1) قال الإمام السنوسي في شرح الوسطى: ومذهب السلف: الوقفُ في تعيين تأويلها، وقالوا: نقطع بأن ظاهرها المستحيل غير مراد، ونفوّض بعد ذلك عين المراد منها إلى الله تعالى؛ لصحة حمل اللفظ على محامل، ولم يعيّن الشرع ما المراد منها، فتعيين بعضها بغير نقل عن صاحب الشرع تسوّر على الغيب بغير دليل. وهذا القول هو أحسن الأقوال وأسلمها. (ص141).

ويفهم من كلام الإمام السنوسي بوضوح أن التفويض الذي يقول به السلف الصالح ليس فيه تجهيل لهم رضوان الله تعالى، بل كانوا عالمين بجميع محامل ومعاني الكلام، وعالمين بما يصح إثباته في حق الله تعالى من المعاني المحتملة وما لا يصح، وكانوا يقطعون بطرح المحامل والمعاني الفاسدة

أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:5] قَالَ فِي جَوَابِهِ: "الاِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْ مِثْلِ هَذَا بِدْعَةٌ"، وَأَمَرَ بِإِخْرَاجِ السَّائِلِ.

يَعْنِي ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ أَنَّ الاِسْتِوَاءَ مَعْلُومٌ مِنْ لُغَةِ العَرَبِ وَمَحَامِلُه المَجَازِيَّة الَّتِي تَصِحُّ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، وَالمُرَادُ فِي الآيَةِ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَمْ نَعْلَمْهُ مَجْهُولٌ لَنَا، وَالسُّؤَالُ عَنْ تَعْيِينِ مَا لَمْ يَرِدْ نَصٌّ مِنَ الشَّرْعِ بِتَعْيِينِهِ بِدْعَةٌ، وَصَاحِبُ البِدْعَةِ رَجُلُ سُوءٍ تَجِبُ مُجَانَبَتُهُ وَإِخْرَاجُهُ مِنْ مَجَالِسِ العِلْمِ؛ لِئَلاَّ يُدْخِلَ عَلَى المُسْلِمِينَ فِتْنَةً بِسَبَبِ إِظْهَارِ بِدْعَتِهِ.

ـ **المَذْهَبُ الثَّانِي**: جَوَازُ تَعْيِينِ التَّأْوِيلِ لِلمُشْكَلِ، وَيُرَجَّحُ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَصِحُّ بِدِلاَلَةِ السِّيَاقِ أَوْ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ العَرَبِ لِلَّفْظِ المُشْكَلِ فِيهِ، فَتُحْمَلُ العَيْنُ عَلَى العِلْمِ أَوْ البَصَرِ أَوْ الحِفْظِ، وَتُحْمَلُ اليَدُ عَلَى القُدْرَةِ أَوِ النِّعْمَةِ، وَيُحْمَلُ الاِسْتِوَاءُ عَلَى القَهْرِ وَالغَلَبَةِ[1]، وَهَذَا مَذْهَبُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ[2] وَجَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ.

المقتضية للتجسيم والتشبيه، ويتوقفون في تعيين أحد المحامل والمعاني الصحيحة على سبيل القطع بحيث يقطع أنها مرادة لله تعالى بسبب فقدهم أي دليل قطعي على التعيين من الشرع.

(1) أي أنه سبحانه وتعالى استولى عليه ودبّره، بحيث لا يتحرك العرش ولا يسكن، ولا يختص بالحيز المعين الذي يختص به، ولا يتصف بصفة عموما إلا بإرادة مولانا ـ جل وعز ـ، وخلق ذلك فيه. ووجه اختصاصه بالذكر ـ وإن كانت العوالم كلها كذلك تُساويه فيما ذُكر من عظيم الاحتياج إلى الباري تعالى وعدم استغنائها عنه لحظة ـ أنه لمّا كان هو أعظم المخلوقات، ونسبة جميعها إليه كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض، ربّما يُتوهّم أن له من القوة والرفعة ما يستغني به في تدبير نفسه، فنبّه على أنه على ما هو عليه من عظم القوة وجلائل الصفات مقهور محتاج إلى مولانا ـ جل وعز ـ غاية الاحتياج، ولا يملك لنفسه ولا لغيره ضرا ولا نفعا، ولا يدبّر أمره جملة وتفصيلا، وإذا ثبت في حقه ذلك ثبت في حق غيره بالأحرى. (شرح العقيدة الوسطى للإمام السنوسي، ص 142، 143)

(2) أي في كتاب الإرشاد له، أما في كتاب النظامية فقد اختار التفويض.

ـ **المَذْهَبُ الثَّالِثُ**: حَمْلُ تِلْكَ المُشْكَلَاتِ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَاتٍ لِلهِ تَعَالَى تَلِيقُ بِجَلاَلِهِ وَجَمَالِهِ، لاَ يُعْرَفُ كُنْهُهَا[1]. وَهَذَا مَذْهَبُ شَيْخِ أَهْلِ السُّنَّةِ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ. اهـ

فهذه هي الآراء المقبولة داخل مذهب أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالمتشابهات المذكورة وغيرها، وجميعها متفق على التنزيه، وكل من شذّ عنها فهو خارج عن الدائرة السُّنِّية عند التحقيق، ولا شك أنّ الإمام ابن جزي قد اختار المذهب الأول في أكثر أقواله، وهو التسليم وتفويض المعنى المراد لله تعالى من تلك المتشابهات، بَعْدَ القَطْعِ بِالتَّنْزِيهِ عَنِ الظَّاهِرِ المُسْتَحِيلِ، ويتجلى ذلك في نصوص كثيرة نذكر بعضها.

قال الإمام ابن جزي في «**النور المبين**» موضِّحا موقفه من المتشابهات: «تنبيه ونصيحة: اعلم أنه ورد في القرآن والحديث ألفاظ يُوهِمُ ظاهِرُهَا التشبيه، كقوله تعالى: ﴿ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥] وحديث النزول وغير ذلك، فيجب على العبد أن يؤمن بها من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل، ويكل علمها إلى الله تعالى، ويقول: آمنت بما قال الله تعالى وبما قال رسوله ﷺ بالمعنى الذي أراده الله ورسوله ﷺ، والله ورسوله أعلم.

---

(1) قال الإمام السنوسي في شرح الوسطى: اختلف في أشياء وردت في الشرع مضافة لله تعالى، وهي الاستواء واليد والعين والوجه، **بعد القطع بتنزهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة عقلا إجماعا**، فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري: إنها أسماء لصفات تقوم بذاته تعالى، زائدة على الصفات الثمانية السابقة، والسبيل إلى إثباتها عنده السمعُ لا العقل، ولهذا تسمى على مذهبه: صفات سمعية، والله تعالى أعلم بحقيقتها. (141).

ثم قال: وأما الشيخ ـ أي الأشعري ـ ، فاعتمد في إثبات هذه الصفات ـ أي السمعية ـ على ظواهر من القرآن؛ أما الاستواء فاحتج على ثبوته بقوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:5] فقال: الاستواء بمعنى الاستقرار والتمكن والجلوس مستحيل عقلا وإجماعا، وتأويله بالاستيلاء على العرش بالقدرة يوجب أن لا يكون لتخصيص العرش بذلك فائدة؛ إذ سائر الممكنات تماثل العرش في ذلك، فوجب أن يحمل الاستواء على صفة تليق به ـ جل وعز ـ والله تعالى أعلم بحقيقتها. (ص141، 142).

وهذا طريقة التسليم التي تقود إلى السلامة، وهي التي أثنى الله على من اتصف بها بقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى هذا كان الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين كذلك والشافعي وأحمد بن حنبل وسفيان وابن المبارك وغيرهم ممن يجب الاقتداء بهم والاتباع لطريقتهم. (ص12)

فهذا يبين بشكل قطعي أنّ الإمام ابن جزي اختار مذهب التفويض في المتشابهات وتسليم علم المراد على التعيين إلى الله تعالى، بعد القطع باستحالة الظاهر المحال لأنه اعتبر ظاهرها يوهم التشبيه، والتفويضُ كما هو معلوم ينبني على التوقف في تعيين أحد المحامل الصحيحة التي يحتملها اللفظ، كما بين ذلك الإمام السنوسي، وهو أحد الاختيارت في التعامل مع المتشابهات التي رضيها أهل السنة، والتفويض يشترك مع التأويل والإثبات المنقول عن الشيخ الأشعري في قاطع وهو استبعاد المحمل الظاهر الموهم للتشبيه، وهو الذي عناه ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «**والظاهرُ المتبادر إلى أذهان المشبهين منفيٌّ عن الله؛ فإنّ الله لا يشبهِهُ شيء من خلقه**»[1] وهذا الظاهر المتبادر الذي نفاه ابن كثير هو الجلوس وما في معناه من الاستقرار الحسي والتحديد الذي يعتقده المجسّمة، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وليس ثمة معنى آخر متبادر للخيال غير هذا المعنى الفاسد، حتى لا يقال أن ابن كثير قصد نفي العلم بكيفية الجلوس، فإن كيفية الجلوس لا تتبادر أصلا إلا إذا تبادر الجلوس، فالكيفية منفية بنفي الجلوس المتبادر من الآية في أذهان المشبهين كما يفيده كلام الحافظ ابن كثير.

وباختيار التفويض جانب الإمام ابن جزي مذهب المجسّمة الذين يزعمون أنهم يعلمون المعاني المرادة من تلك المتشابهات، ويدعون أن الله تعالى ما أراد إلا المعاني الظاهرة التي قطع الأئمة باستحالتها، كالجلوس وما في معناه من لفظ الاستواء، والحركة ولوازمها من لفظ النزول، وهلم جرًّا، ويقولون بأنهم لا يعلمون فقط كيفية

---

(1) تفسير بن كثير، ج319/6

ذلك الجلوس وتلك الحركة، وهذا المذهب على التحقيق خارج عن دائرة اختيارات أهل السنة والجماعة.

وكيف لا يخالفها وهو مناقض للمنهج القرآني المقرَّر في الاستدلال على العقائد، ومخالِف للتنزيهات الصريحة التي وردت على ألسنة أئمة أهل السنة من تنزيه الله تعالى عن الحركة والسكون والجرمية والجسمية والتحديد، وقال الإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام: أبو بكر الإسماعيلي (ت371هـ) في كتاب اعتقاد أهل السنة: «**ولا يُعتقَدُ فيه _ تعالى _ الأعضاءُ والجوارحُ، ولا الطولُ والعرضُ، والغلظُ والدقّة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، فإنه ليس كمثله شيء، تبارك وجهُ ربنا ذي الجلال والإكرام**»[1]. ولا شك أن هذه الأمور من الأعضاء والجوارح وغيرها من لوازم الجسمية والتحديد، وتنزيهُ الله عن تلك اللوازم يعني تنزيهَهُ عن ملزوماتها وتوابعها من الحركة والسكون والتحيز.

وقد صرّح الإمام الإسماعيلي أيضا في كتاب اعتقاد أهل السنة بتنزيه الله عن الجسمية والتحديد فقال: «ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المتقين لله ﷻ في القيامة دون الدنيا، ووجوبَها لمن جعل ذلك ثوابا له في الآخرة، كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣] وقال في الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥] فلو كان المؤمنون كلهم والكافرون كلهم لا يرونه كانوا بأجمعهم عنه محجوبين. **وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله ﷻ ولا التحديد له، ولكن يرونه جلّ وعزّ بأعينهم على ما يشاء بلا كيف**»[2].

والجدير بالملاحظة هنا أن الإمام ابن جزي قد نسب مذهب التسليم والتفويض في المتشابهات إلى أئمة من السلف الصالح ، كالإمام مالك والشافعي وأحمد وغيرهم رضي الله عنهم، ولا شك أنه ما أصدر هذا الحكم إلا بعد التمحيص والتدقيق، حتى لا ينسب إلى أولئك العلماء الأعلام ما لا ينطبق مع اختياراتهم، ويشهد لصحة حكمه فيما

---

(1) ص37. تحقيق جمال عزون. نشر دار ابن حزم 1999م

(2) ص43.

يتعلق باختيار الإمام أحمد ما قال ابن قدامة المقدسي في اللمعة: «قالَ الإمامُ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله في قولِ النَّبي ﷺ: «إنَّ اللهَ ينزِلُ إلى سماءِ الدُّنْيا»و«إنَّ الله يُرى في القيامَةِ» وما أشبه هذه الأحاديثَ، قال: **نؤمِنُ بها ونُصَدِّقُ بها، لا كَيْفَ، ولا مَعْنَى، ولا نَرُدُّ شيئا منْها**[1]. وقال قبل ذلك: وما أشكل من ذلك وجب إثباتُه لفظًا، **وتركُ التعرّض لمعناه**[2].

وقال سفيان الثوري فيما صح عنه: «**كل ما وصف الله تعالى نفسه في كتابه فتفسيره تلاوتُه والسكوت عليه**» (الأسماء والصفات للحافظ البيهقي، ج2/ص307)

وفهم الإمام ابن جزي لكلام أئمة السلف قد درج عليه كبار العلماء، فقد قال الإمام النووي أحاديث الصفات المشكلة: «من العلماء من يمسك عن تأويلها ويقول: نؤمن بأنها حق **وأن ظاهرها غير مراد**، ولها معنى يليق بها، وهذا مذهب جمهور السلف وهو أحوط وأسلم، والثاني أنها تتأول على حسب ما يليق بتنزيه الله تعالى وأنه ليس كمثله شيء». (المنهاج، ج16/ص166) وقال الإمام أبو العباس القرطبي في «المفهم» في تعليقه على حديث الجارية: «السَّلَفُ ـ رضي الله عنهم ـ يجتنبون تأويل المتشابهات، ولا يتعرضون لها، **مع علمهم بأن الله تعالى يستحيلُ عليه سِمَاتُ المحدَثات ولوازِمُ المخلوقات**. (ج1/ص 336)

فهذه الشهادات من أمثال الإمام ابن جزي والإمام القرطبي والنووي وغيرهم رضي الله عنهم هي المعتمدة في بيان مذهب أئمة السلف فيما يتعلق بالمتشابهات، ولا يجب العدول عنها إلى غيرها مما يقصد به تحريف آرائهم بجعلهم قائلين بما يقتضي التجسيم والتشبيه والعياذ بالله، فإنّ ذلك مخالف لحقيقة معاني أقوالهم ومقاصدهم رضي الله عنهم.

---

(1) لمعة الاعتقاد، ص6

(2) لمعة الاعتقاد، ص5

عقيدة الإمام ابن جزي

من القوانين الفقهية




قال الشيخ الفقيه الإمام الحافظ أبو عبد الله بن جزي

رحمه الله تعالى ورضي عنه

الحَمْدُ لله ذِي الجَلَالِ ذي الجلال الذي عجزت عن إدراك كنهه عقول العارفين، والكمال الذي قصرت عن إحصاء ثنائه ألسنة الواصفين، والقدرة التي وجلت من رهبتها قلوب الخائفين، والعظمة التي عنت لعزتها وجوه الطائعين والعاكفين، والعلم الذي أحاط بما فوق العرش إلى أطباق الثرى، والحكمة التي ظهر أثرها في كل ما نشأ وبرأ وذرأ مما نرى ومما لا نرى، والرحمة الواسعة التي شملت أكنافها في جميع الورى، والنعمة السابغة والحجة البالغة والسطوة الدامغة لمن كذب وافترى.

سبحانه من مليك لم يخلق عباده عبثا، ولم يتركهم سدى، بل أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، وداعين إلى الحق والهدى، ونهى وأمر وحذر وبشر ووعد من اهتدى، وأوعد من اعتدى، ثم ختم الرسالة بنبينا محمد ﷺ صاحب الدعوة التامة والرسالة العامة إلى الإنس والجان، والملة الناسخة لجميع الأديان، والشريعة الباقية إلى آخر الزمان، والآيات البينات والأدلة القاطعة الساطعة البرهان، وأنزل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وجعله معجزة ظاهرة للعيان، متجددة ما اختلف الملوان وتعاقب الأزمان، فما قبضه الله إليه حتى أكمل به الدين، وأوضح السبيل المستبين، وأقامه حجة الله على الخلق أجمعين، وظهر في الوجود مصداق قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧] فصلى الله عليه وسلم وتبارك وترحم وشرف وكرم وعلى آله الطاهرين وأصحابه الأكرمين[1].



(1) هذه خطبة القوانين.

الفاتحة

في ما يجب في الاعتقادات من أصول من أصول الديانات

ويشتمل على عشرة أبواب: خمسة في الإلهيات، وخمسة في السمعيات

الباب الأول

في وجود الباري جل جلاله وعز نواله

اعلم أنّ العالَم العلوي والسفلي كله مُحدَثٌ بَعْدَ العدَمِ، شاهِدٌ على نَفْسِه بالحدُوثِ، ولخَالِقِه بالقِدَمِ، وذلك لما يبدو عليه من تغيُّر الصفات وتعاقُبِ الحرَكات والسكنات[1]، وغير ذلك من الأمور الطارئات.

وكل مُحدَثٍ فلا بد له من مُحدِثٍ أوجدَهُ وخالقٍ خلقَهُ؛ إذ لا بد لكل فِعْلٍ من فاعِلٍ، فجميع الموجودات من الأرض والسماوات والحيوانات والجمادات من الجبال والبحار والأنهار والأشجار والثمار والأزهار والرياح والسحاب والأمطار والشمس والقمر والنجوم واختلاف الليل والنهار، وكل صغير وكبير فيه آثار الصنعة ولطائف الحكمة والتدبير، ففي كل شيء دليل قاطع وبرهان ساطع على وجود الصانع[2].

---

(1) خالف ابن تيمية جمهور العلماء وأنكر دلالة الحركة على الحدوث، فقال مثلا في «الرد على المنطقيين»: الاستدلال بالحركة على الحدوث أو الإمكان دليل باطل، كما يقول ذلك أكثر العقلاء من أتباع الأنبياء وأهل الكلام وأساطين الفلاسفة. (ص350)

(2) استدل الإمام ابن جزي في «**النور المبين**» على وجود الله تعالى بمسلكي الحدوث والإمكان، أمّا مسلك الحدوث فقال: «إن قيل: ما الدليل على أن هذه الموجودات محدَثَة بعد أن كانت معدومة؟ فالجواب أن الدليل على ذلك من وجهين: الوجه الأول انها متغيّرة الصفات بالحركات والسكنات وغير ذلك مما يجري عليها من الأمور الطارئات، وذلك ينفي عنها الاتصاف بالقِدَم، ويقضي عليها بالحدوث بعد العدم، وبهذا استدل إبراهيم الخليل صلى الله على محمد وعليه فيما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ٧٦ ﴾ [الأنعام: ٧٦] إلى قوله: ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٧٩ ﴾ [الأنعام: ٧٩] لما رأى الكوكب والقمر والشمس قد أفلت وتغيرت عن حالها علم

وهو الله رب العالمين[1] وخالق الخلق أجمعين الملك الحق المبين الذي احتجب عن الأبصار بكبريائه وعلو شأنه وظهر للبصائر بقوة سلطانه ووضوح برهانه فما أعظم برهان الله وما أكثر الدلائل على الله؛ ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]

وحسْبُكَ الفطرةَ التي فطَرَ الناس عليها وما يوجد في النفوس ضرورة من افتقار العبودية ومعرفة الربوبية؛ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[لقمان: ٢٥].



أنها محدَثة، واستدل بها على محدِثها. وجرى له هذا في صباه قبل البلوغ والتكليف، وقيل: بل قال ذاك تقريرا لقومه وردّا عليهم». (ص3).

ويلاحظ أن الإمام ابن جزي رجح في التسهيل كون سيدنا إبراهيم في مقام الرد على قومه (ج1/ص276)

وأما مسلك الإمكان، فقال: «إن العالَم كله يجوز من طريق العقل أن يكون موجودًا، ويجوز أن يكون معدوما، فكونه موجودا يدلّ على أنه لابد له ممن رجّح وجوده على عدمه؛ قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]. (النور المبين، ص 4)

(1) قال الإمام ابن جزي في «**النور المبين**»: إن قيل: ما الدليل على أن خالق الموجودات هو الله تعالى؟ فالجواب أن مخلوقاته لا يقدر عليها غيره سبحانه، وبيان ذلك أن كل موجود لابد أن يكون إما حيا عاقلا كالإنسان، أو حيا غير عاقل كالأنعام، أو غير عاقل وغير حي كالسماء والأرض والكواكب والشمس والقمر والفلاك والطبائع وغير ذلك، ولاشك أن الحي العاقل لا يقدر على تصوير إنسان من ماء، ولا إخراج فاكهة من عود، ولا غير ذلك من أنواع الخلق، وإذا لم يقدر الحي العاقل فأولى وأحرى أن لا يقدر الحي غير العاقل، وإذا لم يقدر الحيّ فأولى وأحرى أن لا يقدر غير الحيّ، فثبت أن خالق المخلوقات ليس من جنسها، بل هو أعظم منها، وهو الله تعالى. (ص4، 5)

الباب الثاني

في صفات الله تعالى عز شأنه وبهر سلطانه

جرت عادة المتكلمين بإثبات سبع صفات وهي الحياة والقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر والكلام.

فأما الحياة، فإنّ اللَّهَ هو الأوَّلُ القدِيمُ، الذي لم يزل في أزل الأزل قبل وجود الأزمان[1]، ولم يكن معه شيءٌ غيرُه، وهو الآن على ما عليه كان[2]، وأنه الحيُّ الباقي الآخِر الذي لا يموت، وكل من عليها فانٍ.

وأمّا القدرة، فإنه قدير على كل شيء، لا يعجزه شيءٌ ولا يصعب عليه شيء، وبيده ملكوت كل شيء؛ ألا ترى أثر قدرته في اختراع الموجودات، وإمساك الأرض والسماوات، ونفوذ أمره في التصرف في المخلوقات؟! ففي كل يوم يميت ويحيي ويخلق ويفني ويفقر ويغني ويهدي ويضل ويعز ويذل ويعطي ويمنع ويخفض ويرفع

---

(1) قال الإمام الطبري في تاريخه: القول في الدلالة على حدوث الأوقات والأزمان والليل والنهار. إذا كان الزمان ما ذكرنا من ساعات الليل والنهار، وكانت ساعات الليل والنهار إنما هي قطع الشمس والقمر درجات الفلك، كان بيقين معلوما أن الزمان محدث والليل والنهار محدثان، وان محدث ذلك الذي تفرد بإحداث جميع خلقه، كما قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنبياء: ٣٣] ومن جهل حدوث ذلك من خلق الله فإنه لن يجهل اختلاف أحوال الليل والنهار بأن أحدهما يرد على الخلق ـ وهو الليل ـ بسواد وظلمة، وأن الآخر منهما يرد عليهم بنور وضياء ونسخ لسواد الليل وظلمته وهو النهار، فإذا كان ذلك كذلك ، وكان من المحال اجتماعهما ـ مع اختلاف أحوالهما ـ في وقت واحد في جزء واحد، كان معلوما يقينا أنه لابد من أن يكون أحدهما كان قبل الآخر منهما، وأيهما منهما كان قبل صاحبه فإنّ الآخر منهما كان لا شك بعده، وذلك إبانةٌ ودليلٌ على على حدوثهما وأنهما خلقان لخالقهما. (ج1/ص20، 21)

(2) قال الشيخ محمد حياة السندي في شرح الحكم العطائية: (كانَ اللهُ) بوجوده الذاتي (وَلا شَيْءَ مَعَهُ) من الموجودات، (وَهُوَ الآنَ) حين أوجد ما في عِلْمِه كان (عَلَى ما عَلَيْهِ كانَ) من وَحْدَته في وجوده؛ لأنّ بوجود ما أوجده لم يصر له مساوٍ في وجوده، فأين الوجودُ العارِضِيُّ من الوجود الذاتِيِّ حتى يساويه أو يقاربه؟!

ويسعد ويشقي ويعافي ويبتلي؛ ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس: ٨٢][1].

وأمّا الإرادة، فإنه سبحانه المريدُ لجميع الكائنات، المدبِّرُ للحادِثات، المقدِّر للمقدورات، الفعَّالُ لِمَا يريد.

فكل نفع وضر وحلو ومر وكفر وإيمان وطاعة وعصيان وزيادة ونقصان وربح وخسران فبإرادته القديمة وقضائه وقدره ومشيئته الحكيمة لا راد لأمره ولا معقب لحكمه ولا اعتراض عليه في فعله ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣]

كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل اقتضى ذلك ملكه وحكمته فالمالك يفعل ما يشاء في ملكه والملك يحكم بما أراد على مماليكه والحكيم أعلم بما تقتضيه حكمته ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾ [البقرة: ٢١٦]

قدر أرزاق الخلق وآجالهم وأعمالهم وشقاوتهم وسعادتهم ﴿كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦﴾ [هود: ٦] .

خلق قوما للجنة فيسَّرهُم لليسرى، وبعمل أهل الجنة يعملون، وخلق قوما للنار فيسرهم للعسرى، وبعمل أهل النار يعملون ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]

وأما العلم، فإنه ـ تبارك وتعالى اسمه ـ عالم بجميع المعلومات، محيط بما تحت الأرض السفلى إلى ما فوق السماوات؛ ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ١٢﴾ [الطلاق: ١٢] ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ٢٨﴾ [الجن: ٢٨] وعلم ما كان وما يكون وما لا يكون لو كان كيف كان يكون.

وهو حاضر بعلمه في كل مكان، ورقيب على كل إنسان ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ٣﴾ [الأنعام: ٣] قد استوى عنده الظاهر والباطن، واطلع على مخبئات

---

(1) قال الإمام ابن جزي في تفسير هذه الآية: هذا عبارة عن قدرته على جميع الأشياء، ولا شك أن الخلاّق العليم القدير لا يصعب عليه إعادة الأجساد. (التسهيل، ج2/ص229)

السرائر ومكنونات الضمائر، حتى أنه يعلم ما يهجس في نفوس الحيتان في قعور البحار ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٣﴾ [الملك: ١٣].

وأما السمع والبصر، فإنه تعالى سميع بصير لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفي، ولا يغيب عن رؤيته مرأيّ وإن دق؛ ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ٧﴾ [طه: ٧] حتى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء؛ ﴿لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٥﴾ [آل عمران: ٥]، وما أحسن تعقيب هذا ببرهان: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾[آل عمران: ٦]

وأمّا الكلام فإنه جل وعز متكلم بصفة أزلية ليس بحرف ولا صوت، ولا يقبل العدم، ولا ما في معناه من السكوت، ولا التبعيض، ولا التقديم، ولا التأخير، الذي لا يُشبِهُ كلام المخلوقين، كما لا تشبه ذاته ذوات المخلوقين، لا تنفذ كلماته، كما لا تحصى معلوماته، ولا تنحصر مقدوراته؛ ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩].

والدليل على ثبوت هذه الصفات ثلاثة أوجه:

ـ الوجه الأول: أنها صفات كمال، فوجب وصف الله بها، وأضدادها صفات نقص، فوجب تنزيهه عنها ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[النحل: ٦٠].

ـ الوجه الثاني: أنها تدل عليها آثار حكمته؛ فإن اتقان الصنعة دليل على حياة الصانع وقدرته وعلمه وسائر صفاته.

ـ الوجه الثالث: ما ورد من النصوص الصريحة في القرآن والأخبار الصحيحة.



الباب الثالث

في أسماء الله تعالى الحسنى

قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها دخل الجنة» وقد وردت معدودة معينة في حديث أخرجه الترمذي من طريق أبي هريرة رضي الله عنه.

واختلف الناس في تلك الأسماء المعينة فيه هل هي فيه مرفوعة إلى النبي ﷺ كأصل الحديث أو هي موقوفة على أبي هريرة لأن لله تعالى أسماء زائدة على تلك المعينة منها ما ورد في القرآن والحديث ومنها ما هي أسماء مشتقة من أفعاله[1].

واعلم أن أسماء الله وصفاته تنقسم على الجملة إلى ثلاثة أقسام[2]:

- منها ما يرجع إلى الذات.
- وإلى صفات الذات
- وإلى صفات الفعل

وتنقسم على التفصيل بالنظر إلى معانيها عشرة أقسام:

---

(1) قال الإمام ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. «الحسنى» مصدر وصف به أو تأنيث أحسن وحسن أسماء الله هي أنها صفة مدح وتعظيم وتحميد فادعوه بها أي سموه بأسمائه وهذا إباحة لإطلاق الأسماء على الله تعالى فأما ما ورد منها في القرآن أو الحديث فيجوز إطلاقه على الله إجماعا وأما ما لم يرد وفيه مدح لا تتعلق به شبهة فأجاز أبو بكر بن الطيب إطلاقه على الله ومنع ذلك أبو الحسن الأشعري وغيره ورأوا أن أسماء الله موقوفة على ما ورد في القرآن والحديث. (التسهيل، ج1/ص330)

(2) هذا التقسيم درج عليه أئمة أهل السنة، ومنهم الإمام الأقليشي في كتابه الإنباء بشرح الصفات والأسماء، إذ قال: أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام، فقسم منها لا يشعر إلا بالذات فقط كقولك «الله» إذا كان غير مشتق، وكقولك «الحق» إذا أريد به واجب الوجود، وكذلك قولك «موجود» و«شيء» وما يضاهي هذا. والقسم الثاني ما يشعر بالذات مع حقائق وجبت لها من ذاتها لم تزل في الأزل متصفة بها ولم تفارق الذات ولا تفارقها كالحي والعليم والمريد والقدير والسميع والبصير والمتكلم وما يشبهها. والقسم الثالث: أسماء الأفعال كالخالق والباري والمصور والرازق والفتاح والوهاب والقابض والباسط والمحيي والمميت والجامع والمانع وما يجري مجراها. اهـ

ـ الأول: اسم يدل على الذات، وهو قولنا: «اللَّهُ» وقد قيل أنه اسم الله الأعظم.

ـ الثاني: أسماء تدل على الوحدانية، كاسمه الواحد، الصمد، والوتر.

ـ الثالث: أسماء تدل على الحياة: كالحي، والأول، والآخر.

ـ الرابع: أسماء تدل على اختراع المخلوقات، وذلك أخص صفات الربوبية، كالخالق والباري والفاطر.

ـ الخامس: أسماء تدل على القدرة كالقدير والمنتقم والقهار.

ـ السادس: أسماء تدل على الإرادة كالمريد والفعال لما يريد والقابض والباسط.

ـ السابع: أسماء تدل على الإدراك، كالعليم والسميع والبصير.

ـ الثامن: أسماء تدل على العظمة والجلال، كالعظيم والكبير والعلي[1].

ـ التاسع: أسماء تدل على الملك والتملك كالملك والمالك والغني

ـ العاشر: أسماء تدل على الرحمة كالرحمن الرحيم والغفار والتواب والوهاب.



(1) قال الإمام ابن جزي في مقدمة تفسيره: «علا يعلو تكبر ومنه ﴿ قَوۡمًا عَالِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٦] و﴿عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [القصص: ٤] والعليُّ: اسم الله، والمتعالي، والأعلى: من العلو بمعنى الجلال والعظمة وقيل بمعنى التنزيه عن عما لا يليق به». (التسهيل، ج1/ص32)

الباب الرابع
في توحيد الله تعالى

وهو محصول قولنا: «لا إله إلا الله» وهو أن تؤمن بأنه إله واحد[1] أحد فرد صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولا يشاركه في حكمه أحد ليس له في ربوبيته شريك ولا نظير وليس له في ملكه ضد ولا ند ولا منازع ولا ظهير.

والبرهان الواضح على الوحدانية معقول أربع آيات:

ـ الأولى: قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ومنه أخذ المتكلمون دليل التمانع[2]، إلا أنّ القرآن أفصح وأوضح.

ـ والثانية: قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الإسراء: ٤٢] فإن عدم النزاع دليل على عدم المنازع.

ـ والثالثة: قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[المؤمنون: ٩١] فكون الوجود كله مرتبطا بعضه ببعض دليل على أن مالكه واحد[1].

---

(1) قال الإمام ابن جزي في التسهيل: الواحد له ثلاث معان كلها صحيحة في حق الله تعالى: أحدها: أنه لا ثاني له، فهو نفي للعدد، والآخر: أنه لا شريك له، والثالث: أنه لا يتبعض ولا ينقسم. (ج1/ص91)

(2) قرر الإمام ابن جزي دليل التمانع في «النور المبين» قائلا: لو فرضنا إلهين فأراد أحدهما موت شخص واراد الآخر حياته، أو أراد أحدهما تحريك جسم، وأراد الآخر تسكينه، فلا يخلو ذلك من ثلاثة أوجه: إما ان تنفذ إرادة كل واحد منهما، وذلك محال لأن الشخص لا يكون حيا ميتا، والحركة والسكون لا يجتمعان، وإما أن لا تنفذ إرادة واحد منهما، فيؤدي إلى عجزهما وقصورهما، وذلك أيضا محال لأنه لابد أن يكون الشخص إما حيا أو ميتا، والجسم إما متحركا أو ساكنا. وغما أن تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر، فالذي تنفذ إرادته هو الإله، والذي لا تنفذ إرادته ليس بإله لأنه يكون مغلوبا، فقد ثبت أن الإله واحد، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] . (ص7)

ـ والرابعة: معقول قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣] فإن من صفات الإله كونه خالقا، ولا خالق إلا الله، فلا إله إلا الله، وغيرُه مخلوق، والمخلوق لا يكون شريكا لخالقه؛ ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ١٧﴾ [النحل: ١٧]

تكميل:

الطوائف المخالِفة في التوحيد: النصارَى، والمجوس، والصابئة، والمنجمون، والطبائعيون.

فأمّا النصارى فكفروا بأقوالهم الفاسدة ومذاهبهم الضالة في عيسى وأمه عليهما السلام، وأبلغ الرد عليهم مضمون خمس آيات:

ـ الأولى: قوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] فذلك صفة الحدوث والعبودية لا صفة الربوبية(2).

---

(1) قرر الإمام ابن جزي هذا الدليل في «**النور المبين**» بقوله: لو فرضنا إلهين خالقين لكان كل واحد منهما منفردا بمخلوقاته عن الآخر، ولكانت مخلوقات أحدهما تتميز عن مخلوقات الآخر، لكنا نرى المخلوقات كلها مرتبطة بعضها ببعض، وهي جارية على تدبير وتقدير محكم، فدلّ ذلك على أن خالقها ومالكها ومدبّرها واحد وهو الله تعالى. وبيان ارتباط المخلوقات بعضها ببعض أن الإنسان وسائر الحيوان تتغذى بالنبات الخارج من الأرض، والنبات يتغذى من المطر النازل من السماء إذا جرت الرياح فأثارت السحاب، وأن الشمس والقمر يجريان في الفلك على ترتيب مخصوص، وفيهما منافع من إصلاح الثمار واختلاف الليل والنهار واختلاف الفصول ومعرفة السنين والشهور، فانظر ارتباط أمر الحيوان والنبات والسماء والأرض والسحاب والرياح والشمس والقمر والليل والنهار يظهر لك أن ذلك كله مسخَّر بقدرة الواحد القهار. ومما يبين ذلك أنه لا يصح وجود ملكين متصرفين في مدينة واحدة، ولما كان العالم يشبه المدينة الواحدة في انتظامه وارتباط بعضه ببعض لم يمكن أن يكون له إلا ربٌّ واحد، وهو الله تعالى، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] . (ص7)

(2) قال الإمام ابن جزي في «**النور المبين**» في بسط هذا الدليل: إن الولد لابد أن يكون من جنس والده، والزوجة من صنف زوجها، والله تعالى ليس كمثله شيء وقد كان عيسى وأمه من صنف بني آدم، فيجب ان لا يكون لله ولد ولا زوجة، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا

ـ الثانية: قوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ﴾[آل عمران: ٥٩] أي من قدر على خلق الإنسان من غير أمّ ولا ولد، قادر على خلق آخر بأم دون والد.

الثالثة: قوله: ﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ﴾[يونس: ٦٨] فإن الغني المطلق لا يحتاج إلى زوجة ولا ولد ولا إلى أحد(1).

الرابعة: قوله: ﴿ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ٩٢ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا ٩٣ ﴾ [مريم: ٩٢ – ٩٣] فإن الربوبية والعبودية لا يجتمعان(2).

الخامسة: قول عيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠]، وقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾[المائدة: ٧٢]، فاعترافه على نفسه بالعبودية بيان كذب من وصفه بالربوبية.

وأما المجوس فكفروا بعبادة النور والرد عليهم قوله: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١] فإن المحدَث المخلوق لا يكون إلها(3).

رَسُولٌ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ [المائدة: ٧٥]. (ص8)

(1) قال الإمام ابن جزي في «النور المبين» موضحا هذا الدليل: الزوجة والولد إنما يتخذان للحاجة إليهما، والله تعالى لا يصح عليه الاحتياج إلى غيره، فلا يتخذ ولدا ولا زوجة، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ﴾ [يونس: ٦٨]. (ص8)

(2) قال الإمام ابن جزي في النور المبين متمما هذا الدليل: كل موجود سوى الله تعالى فهو غيره لأنه خلقه وأوجده، فلا يكون ولدا له؛ قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ٩٢ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا ٩٣ ﴾ [مريم: ٩٢ – ٩٣]. (ص9)

(3) قال الإمام ابن جزي في النور المبين في الرد على المجوس وعبدة الكواكب: «والدليل على بطلان قولهم من وجهين:

ـ الأول: ما قدّمناه من دلائل التوحيد.

ـ الثاني: أن الشمس والقمر والكواكب والنور والظلمة وغير ذلك يظهر فيها علامات الحدوث، وانظر استدلال إبراهيم عليه السلام بأفولها على أنها ليست بإله، فغذا نظرت إلى ما يجري عليها من التغيير بالكسوف وغيره يظهر لك حدوثها وافتقارها، وما كان كذلك لا يكون إلها ولا فاعلا لشيء من

وأما الصابئة فكفروا فكفروا بعبادة الملائكة ونسبتهم إلى الله، والرد عليهم قوله: ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وأما المنجمون فأثبتوا للكواكب تأثيرا في الوجود. والرد عليهم قوله: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾ [الأعراف: ٥٤] والمسخَّرُ: مملوك مقهور وقوله ﴿لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧]، فكيف يشارك مخلوق خالقه؟!.

وأما الطبائعيون فنسبوا الأفعال للطبيعة والرد عليهم قوله ﴿ثَمَرَٰتٖ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَاۚ﴾ [فاطر: ٢٧] ، وقوله: ﴿يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ﴾ [الرعد: ٤]؛ فإن اختلاف الأشكال والألوان والروائح والطعوم والمنافع والمضار دليل على الفاعل المختار[1].

الحوادث؛ قال الله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١﴾ [الأنعام: ١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ٣٧﴾ [فصلت: ٣٧]. (ص10)

(1) قال الإمام ابن جزي في النور المبين ردا على الطبائعيين: والدليل على بطلان قولهم من وجهين:

ـ الوجه الأول: أن الطبيعة لا تتصف بالحياة، ولا بالقدرة، ولا بالإرادة، فلا يصح أن ينسب إليها فعل من الأفعال.

ـ الوجه الثاني: أن اختلاف الأشياء يدل على ان الطبيعة غير مؤثرة لأنها لا يصدر منها إلا نوع واحد. وانظر قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٖ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَاۚ﴾ [فاطر: ٢٧]. وقوله: ﴿يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ﴾ [الرعد: ٤]. (ص10)

إشارة صوفية[1]:

التوحيد نوعان: عام، وخاص، فالعام عدم الإشراك الجلي وهو مقام الإيمان الحاصل لجميع المؤمنين، والخاص عدم الإشراك الخفي وهو مقام الإحسان وهو خاص بالأولياء العارفين رضي الله عنهم أجمعين.



---

(1) قال الإمام ابن جزي في التسهيل: اعلم أن توحيد الخلق لله تعالى على ثلاث درجات:

ـ الأولى: توحيد عامة المسلمين: وهو الذي يعصم النفس من الهلاك في الدنيا وينجي من الخلود في النار في الآخرة، وهو نفي الشركاء والأنداد والصاحبة والأولاد والأشباه والأضداد.

ـ الدرجة الثانية: توحيد الخاصة: وهو أن يرى الأفعال كلها صادرة من الله وحده، ويشاهد ذلك بطريق المكاشفة، لا بطريق الاستدلال الحاصل لكل مؤمن، وإنما مقام الخاص في التوحيد يغني في القلب بعلم ضروري لا يحتاج إلى دليل، وثمرة هذا العلم الانقطاع إلى الله والتوكل عليه وحده، واطراح جميع الخلق فلا يرجو إلا الله ولا يخاف أحدا سواه؛ إذ ليس يرى فاعلا إلا إياه، ويرى جميع الخلق في قبضة القهر، ليس بيدهم شيء من الأمر، فيطرح الأسباب وينبذ الأرباب.

ـ والدرجة الثالثة: أن لا يرى في الوجود إلا الله وحده، فيغيب عن النظر إلى المخلوقات، حتى كأنها عنده معدومة، وهذا الذي تسميه الصوفية مقام الفناء: بمعنى الغيبة عن الخلق، حتى أنه قد يفنى عن نفسه وعن توحيده، أي يغيب عن ذلك باستغراقه في مشاهدة الله. (ج1/ص91)

الباب الخامس
في تنزيه الله تعالى

وهو معنى قولنا سبحان الله[1] وذلك أن تؤمن بأنه ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء تعالى أن يكون له شبيه أو مثيل أو عديل أو نظير أو قرين وأنه لا يفتقر إلى شيء وإن كل شيء إليه فقير وأنه لا يليق به نقص[2] ولا عيب بل تقدس عن كل نقص وتبرأ من جميع العيوب وأنه لا تأخذه سنة ولا نوم ولا تلحقه آفة ولا يصيبه عجز ولا نصب ولا لغوب وأنه لا تنفعه طاعة العباد ولا تضره الذنوب وأنه لا يموت ولا يفنى ولا يضل ولا ينسى ولا يكون في ملكه إلا ما يشاء فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وإنه لا يظلم أحدا وإنه لا تنقص خزائنه ولا يبيد ما عنده أبدا.

---

(1) قال الإمام ابن جزي في مقدمة تفسيره: سبحان الله: أي نزهته عما لا يليق به من الصاحبة والولد والشركاء والأنداد وصفات الحدوث وجميع العيوب والنقائص. (ج1/ص28)

(2) قال الإمام ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ [النجم: ٩]. وهذا الذي ذكرنا أن هذه الضمائر المتقدمة لجبريل هو الصحيح وقد ورد ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وقيل إنها لله تعالى وهذا القول يرد عليه الحديث والعقل إذ يجب تنزيه الله تعالى عن تلك الأوصاف من الدنو والتدلي وغير ذلك. (التسهيل. ج2/ص381) وهذا الكلام يتضمن تنزيه الله تعالى عن الحركة والسكون، وهما نقص في حقه تعالى لأنهما يؤديان إلى حدوثه، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

تنبيه[1]:

ورد في القرآن والحديث ألفاظ يوهم ظاهرها التشبيه كقوله تعالى ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] و ﴿يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وكحديث نزول الله كل ليلة إلى سماء الدنيا، وغير ذلك، وهي كثيرة تفرق الناس فيها ثلاث فرق:

ـ الفرقة الأولى: السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، آمنوا بها، ولم يبحثوا عن معانيها، ولا تأوَّلوها، بل أنكروا على من تكلم فيها؛ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] وهذه طريقة التسليم التي تعود إلى السلامة وبها أخذ مالك والشافعي وأكثر المحدثين.

الفرقة الثانية: قوم حملوها على ظاهرها، فلزمهم التجسيم، ويعزى ذلك إلى الحنبلية وبعض المحدثين.

الفرقة الثالثة: قوم تأولوها وأخرجوها على ظاهرها إلى ما يقتضيه أدلة العقول، وهم أكثر المتكلمين، والله أعلم.



---

(1) قال الإمام ابن جزي في النور المبين موضحا موقفه مما يوهم التشبيه: تنبيه ونصيحة: اعلم أنه ورد في القرآن والحديث ألفاظ يوهم ظاهرها التشبيه، كقوله تعالى: ﴿ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥] وحديث النزول وغير ذلك، فيجب على العبد أن يؤمن بها من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل، ويكل علمها إلى الله تعالى، ويقول: آمنت بما قال الله تعالى وبما قال رسوله ﷺ بالمعنى الذي أراده الله ورسوله ﷺ، والله ورسوله أعلم. وهذا طريقة التسليم التي تقود إلى السلامة، وهي التي أثنى الله على من اتصف بها بقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى هذا كان الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين كذلك والشافعي واحمد بن حنبل وسفيان وابن المبارك وغيرهم ممن يجب الاقتداء بهم والاتباع لطريقتهم. (ص12)

الباب السادس

في الإيمان بملائكة الله وكتبه ورسله

اعلم أن الملائكة عباد الله مكرمون عنده، يعبدونه ويسبحونه ويطيعونه ولا يعصونه ولا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون فمنهم حملة العرش وسكان السموات وحفظة على بني آدم وموكلون بالأمطار والنبات والنطف والأرحام والتماس مجالس الذكر ولا يحيط بعددهم إلا الله وإن الله بعث الأنبياء وأرسل الرسل مبشرين ومنذرين ومنهم من سماه الله في القرآن ومنهم من لم يسمه وأولهم آدم أبو البشر وآخرهم سيدهم محمد ﷺ النبي الأمي خاتم النبيين وإن الله أنزل عليه جبريل الأمين بالقرآن المبين كما أنزل التوراة على موسى وأنزل الإنجيل على عيسى وأنزل الزبور على داوود وأنزل صحفا على غيرهم من الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين فقال تعالى ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦﴾ [البقرة: ١٣٦] وأن الله أوجب على جميع الأمم بالدخول في دين الإسلام، ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران: ٨٥] وأن الله آتى كل نبي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر

ولما كانت رسالة نبينا ﷺ أعمّ وشريعته ناسخة لما تقدم اقتضى ذلك أن تكون براهينه أظهر وآياته أبهر ودلائل صدقه أكبر وأكثر مبالغة في إقامة الحجة وإيضاحا لسلوك المحجة فلقد أيده الله بأنواع من الآيات الباهرة والعلامات الظاهرة فيها عبرة لأولي الألباب وما أحواله وأقواله وأفعاله إلا العجب العجاب

ولقد أحصى له علماؤنا رضوان الله عليهم ألف معجزة وهي ترجع إلى خمسة أنواع:

_ أحدها: القرآن العظيم الذي أعجز الإنس والجن على الإتيان بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وتضمن من العلوم الالهية والحكم الربانية والأسرار التي كانت محجوبة عنها عقول البرية ما يدل قطعا على أنه تنزيل من الرحمن الرحيم.

ـ والثاني: ما ظهر على يديه ﷺ من المعجزات الخوارق للعادات وهي كثيرة جدا.

ـ والثالث: ما سبق قبله من الإعلام به والمبشرات.

ـ الرابع: ما ظهر لسائر أمته من الكرامات، فإنها دليل على صحة دينهم وصدق متبوعهم، وانظر ظهور دينه في المشارق والمغارب وحفظه من التغيير والتبديل منذ أزيد من سبعمائة عام(1) يظهر لك أن ذلك بأمر سماوي واعتقاد رباني

ـ والخامس: ما وهبه الله من الأخلاق العظيمة والشمائل الكريمة التي لا يجمعها الله إلا لأحب عباده وأكرمهم عليه وحسبك قوله سبحانه ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤].

واعلم أن معجزاته ﷺ بالنظر إلى نقلها تنقسم ثلاثة أقسام:

ـ الأول: ما نقطع بصحته فتقوم به الحجة وإن كان واحدا على انفراده كالقرآن العظيم وكانشقاق القمر لوروده في القرآن وكنبع الماء من بين أصابعه ﷺ وتكثير الطعام القليل لاشتهار ذلك وانتشاره وعدول رواته ووقوعه في مشاهد عظيمة ومحافل كثيرة.

ـ الثاني: ما نقطع بصحة نوعه لكثرة وقوعهن وإن لم نقطع بصحة آحاده كالأخبار بالغيوب وإجابة الدعوات، فإن ذلك كثر منه ﷺ حتى صار مجموعة مقطوعا به.

ـ الثالث: ما نقل نوعه وأشخاصه نقل الآحاد، ولكن إذا جمع إلى غيره أفاد القطع بوقوع المعجزات.



---

(1) والآن نقول: منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام.

الباب السابع

في الإيمان بالدار الآخرة

وتشمل على اثنتي عشرة مسألة

المسألة الأولى: الإيمان بالبرزخ وعذاب من شاء في القبور وذلك من القرآن قوله ﴿بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٠٠﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وقوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر: ٤٦]، فذلك دليل على عذاب قبل يوم القيامة ومن السنة أخبار صحيحة.

المسألة الثانية: سؤال الملكين، وقد وردت به الأحاديث الصحاح وإليه الإشارة بقوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[إبراهيم: ٢٧].

المسألة الثالثة: قيام الخلق من قبورهم وحشرهم إلى الحساب والثواب والعقاب، فدليل جوازه: قدرة الله ﷻ عليه؛ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ﴾[الروم: ٢٧]، ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍ﴾[لقمان: ٢٨] ودليل وقوعه: ورود الشرائع ونطق الرسل والكتب به ولا سيما شريعتنا فقد أبلغت في النذارة والبشارة لتقوم الحجة على العالمين، ثم أن الحكمة تقتضي مجازاة المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته؛ ﴿لِيَجۡزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ﴾[إبراهيم: ٥١]، وإنما يظهر ذلك في الدار الآخرة لا في الدنيا ولولا الجزاء الأخروي لاستوى المؤمن والكافر والمطيع والعاصي؛ ﴿أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ٣٥﴾ [القلم: ٣٥].

المسألة الرابعة: الحساب على الأعمال، وقد نطق به الكتاب والسنة.

المسألة الخامسة: القصاص بين العباد، وقد نطق به أيضا الكتاب والسنة.

المسألة السادسة: وزن الأعمال، وقد نطق به أيضا الكتاب والسنة.

المسألة السابعة: إعطاء الكتاب إما باليمين وإما بالشمال وقد ورد أيضا في الكتاب والسنة.

المسألة الثامنة: جواز الناس على الصراط، وهو جسر ممدود على جهنم والناس متفاوتون في سرعة الجواز على قدر أعمالهم ومنهم من يكب في نار جهنم،

دليله من القرآن قوله: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ٢٣﴾ [الصافات: ٢٣]، ومن السنة أحاديث صحاح.

المسألة التاسعة: حوض النبي ﷺ ترده أمته لا يظمأ من شرب منه أبدًا ويزاد عنه من بدل أو غيَّرَ، ودليلُه من القرآن قوله: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾ [الكوثر: ١]، وقد جاء تفسيره بالحوض في الحديث الصحيح. ومن السنة أحاديث صحيحة كثيرة.

المسألة العاشرة: شفاعة النبي ﷺ في أمته، ودليلها من القرآن قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩]، ومن السنة أحاديث صحيحة.

والشفاعة في خمسة مواطن:

ـ أحدها: في إراحة الناس من الموقف وتعجيل الفصل وهي مختصة بنبينا ﷺ.

ـ الثانية: في إنقاذ من وجبت عليه النار.

ـ الثالثة: في إخراج من دخل النار من المذنبين.

ـ الرابعة: في تعجيل دخول الجنة.

ـ الخامسة: في رفعة الدرجات في الجنة.

المسألة الحادية عشرة: في دخول النار، ويدخلها صنفان:

ـ الصنف الأول: الكفار كلهم، ويعذبون بأنواع العذاب وبعضهم أشد عذابا من بعض وهم فيها خالدون ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ وَهُمۡ فِيهِ مُبۡلِسُونَ ٧٥﴾ [الزخرف: ٧٥].

ـ الصنف الثاني: من شاء الله من عصاة المسلمين، ثم يخرجون منها برحمة الله تعالى وشفاعة الأنبياء والملائكة والشهداء الصالحين وسائر المؤمنين.

تحقيق:

إنما يدخل من المؤمنين النار من اجتمعت فيه سبعة أوصاف:

ـ أحدها: أن تكون له ذنوب، تحرزا من المتقين.

ـ الثاني: أن يموت غير تائب من ذنوبه، فإنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

ـ الثالث: أن تكون ذنوبه كبائر؛ فإنّ الصغائر تغفر باجتناب الكبائر.

ـ الرابع: أن لا تثقل حسناته، فلو رجحت على سيآته ولو بوزن ذرة نجا من النار.

ـ الخامس: أن لا يكون ممن له النجاة بعمل سابق، كأهل بدر وبيعة الرضوان.

ـ السادس: أن لا يشفع فيه أحد.

ـ السابع: أن لا يغفر له الله.

المسألة الثانية عشرة: دخول الجنة، ولا يدخلها إلا المؤمنون، وينعمون فيها بأنواع النعيم، وينظرون إلى وجه الله الكريم بدليل قوله تعالى ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣] وأحاديث صحيحة صريحة، وهم فيها خالدون، جعلنا الله منها بفضله ورحمته.



الباب الثامن
في الإمامة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في إثبات إمامة الخلفاء الأربعة ﷺ.

والدليل على إمامة جميعهم من ثلاثة أوجه:

ـ أحدها: أن كل واحد منهم جمع شروط الإمامة على الكمال.

ـ والآخر: أن كل واحد منهم أجمع المسلمون في زمانه على بيعته والدخول تحت طاعته، والإجماع حجة.

ـ والثالث: ما سبق لكل واحد منهم من الصحبة والهجرة والمناقب الجليلة وثناء الله عليهم وشهادة الصادق ﷺ لهم بالجنة.

ثم إن أبا بكر وعمر أشار رسول الله ﷺ إلى خلافتهما وأمر بالإقتداء بهما وقدم أبا بكر على حجة الوداع وعلى الصلاة بالناس في مرض موته وذلك دليل على استخلافه.

ثم استخلف أبو بكر عمر، ثم جعل عمر الأمر شورى بين ستة واتفقوا على تقديم عثمان إلى أن قتل مظلوما بشهادة النبي ﷺ بذلك ووعده له بالجنة على ذلك، ثم كان أحق الناس بها بعده عليٌّ لرتبته الشريفة وفضائله المنيفة.

وأما ما شجر بين علي ومعاوية ومن كان مع كل منهما من الصحابة **فالأولى الإمساك عن ذكره**، وأن يذكروا بأحسن الذكر ويلتمس لهم أحسن التأويل؛ فإن الأمر كان في محل الاجتهاد، فأما علي ومن كان معه فكانوا على الحق لأنهم اجتهدوا فأصابوا فهم مأجورون، وأما معاوية ومن كان معه فاجتهدوا فأخطأوا فهم معذورون، وينبغي توقيرهم وتوقير سائر الصحابة ومحبتهم لما ورد في القرآن من الثناء عليهم ولصحبتهم لرسول الله ﷺ فقد قال ﷺ: «**الله الله في أصحابي لا تجعلوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله** ».

المسألة الثانية: في شروط الإمامة.

وهي ثمانية: الإسلام والبلوغ والعقل والذكورة والعدول والعلم والكفاية وأن يكون نسبه من قريش وفي هذا خلاف فإن اجتمع الناس على من لم تجتمع الشروط فيه جاز خوفا من إيقاع الفتنة.

ولا يجوز الخروج على الولاة وإن جاروا حتى يظهر منهم الكفر الصراح. وتجب طاعتهم فيما أحب الإنسان وكره، إلا أن أمروا بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.



الباب التاسع
في الإيمان والإسلام

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في معناهما.

أما الإسلام فمعناه في اللغة: الانقياد مطلقا. ومعناه في الشريعة الانقياد لِلَّهِ ولرسوله ﷺ بالنطق باللسان والعمل بالجوارح.

وأما الإيمان فمعناه في اللغة التصديق مطلقا، ومعناه في الشريعة: التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

فالإسلام والإيمان على هذا متباينان؛ وعلى ذلك قوله تعالى ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]. وقد يستعملان مترادفين كقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥ – ٣٦].

وقد يستعملان متداخلين بالعموم والخصوص، فيكون الإسلام أعمّ إذا كان الإنقياد باللسان والقلب والجوارح؛ لأن الإيمان خاص بالقلب، ويكون الإيمان أعم إذا قلنا أنه قول اللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح ،وهو قول كثير من السلف، وإذا قلنا أن الإسلام باللسان والجوارح خاصة.

المسألة الثانية: في أحكامهما.

وفي ذلك أربع صور:

_ الأولى: أن يجمع بينهما، وهو أن يكون العبد مؤمنا بقلبه منقادًا بجوارحه فهذا مخلص عند الله.

_ الثانية: عكسهما، وهو أن يعدم الوصفين، فهذا كافر مخلد في النار.

_ الثالثة: الانقياد بالجوارح دون الإيمان بالقلب، فهذا مخلد في النار وهو الذي كان يسمى في زمن النبوءة منافقا، وسمي بعد ذلك زنديقا.

_ الرابعة: عكسها، وهي الإيمان بالقلب دون النطق والعمل، فإذا كان ذلك لإكراه ولضيق الوقت كمن أسلم ثم مات بإثر ذلك قبل أن يسعه نطق ولا عمل فهو معذور مخلص عند الله، وإن كان لغير ذلك فاختلف فيه.

الباب العاشر

في الاعتصام بالسنة وفيه مسألتان

المسألة الأولى: في ترك البدع.

قال رسول الله ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنتي». وقال ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأهيم اقتديتم» وحض على الاقتداء بالخلفاء الراشدين، فالخير كله في التمسك بالكتاب والسنة والاقتداء بالسلف الصالح، وتجنب كل محدَث وبدعة، وقد كان المتقدمون يذمون البدع على الاطلاق، وقال المتأخرون أنها خمسة أقسام:

ـ واجبة: كتدوين العلم.

ـ ومندوبة: كصلاة التراويح.

ـ وحرام: كالمكوس وغيرها.

ـ ومكروه: كتخصيص بعض الأيام ببعض العبادات.

ـ ومباح: كمثل ما أحدثه الناس من المطاعم والملابس؛ فقد قالت عائشة رضي الله عنها لم يكن في زمن النبي ﷺ مناخل.

المسألة الثانية: في النظر والتقليد.

وذلك أنّ الاعتقاد يحصل إما بالنظر وإما بالتقليد، فأما التقليد فاختلف العلماء فيه، فمذهب المتكلمين[1] أنه لا يجوز ولا يجزئ، وقال أكثر المحدثين أنه جائز يخلص عند الله، وهو الصحيح؛ لأن رسول الله قنع من الناس بحصول الإيمان بأي وجه حصل من تقليد أو نظر، ولو أوجب عليهم الاستدلال أو النظر لعسر الدخول في الدين على كثير من الناس كأهل البوادي وغيرهم، وإنما النظر والاستدلال شأن ذوي العقول الراجعة والأذهان الثابتة وفيه تتفاوت درجات العلماء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

---

(1) يعني هنا متكلمي المعتزلة، راجع أبكار الأفكار للآمدي.

ثم إن خير الاستدلال ما كان على طريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وهو الاستدلال بكتاب الله وتدبر آياته والاعتبار في بديع مخلوقاته وعجائب مصنوعاته والاقتداء بأخبار المصطفى ﷺ وجميل سيرته وباهر علاماته، ثم إخلاص المحبة له ولأهل بيته الطاهرين وأزواجه وأمهات المؤمنين وأصحابه الأبرار الأكرمين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ورضي الله عنهم أجمعين آمين.

تمت